



أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري اليوم برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور، مشروع الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة والموازانات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة والوحدات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٥م ومشاريع قوانين ربطها.

وأوضحت المشاريع المقدمة من قبل وزير المالية شرف الدين الكحلاني، أن الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسلطتين المركزية والمحلية للسنة المالية ٢٠١٥م بلغ إجمالي عام مواردها الفعلية ترليون و 890 مليارا و 972 مليون ريال بنقص عن الموارد المقدرة بالموازنة بمبلغ ترليون و 105 مليارات و 296 مليون ريال بنسبة ٥٠,١ بالمائة.

وفيما يخص الحسابات الختامية لموازانات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة حددت إجمالي تقديرات كل من الاستخدامات والموارد الجارية والأسمالية بمبلغ 634 مليارا و 990 مليون ريال، في حين بلغت كل من الاستخدامات والموارد الجارية والأسمالية الفعلية مبلغ 688 مليارا و 480 مليون ريال، بصافي زيادة في الموارد وبصافي تجاوز في الاستخدامات بلغ 53 مليارا و 490 مليون ريال وبنسبة ٨,٤ بالمائة.

وبينت الحسابات الختامية لموازانات وحدات القطاع الاقتصادي "العام والمختلط" للعام ٢٠١٥م، أن إجمالي تقديرات كل من الاستخدامات والموارد الجارية والأسمالية حددت بمبلغ أربعة ترليون و 229 مليارا و 84 مليون ريال، في حين بلغت كل من الاستخدامات والموارد الجارية والأسمالية الفعلية مبلغ ترليون و 976 مليارا و 669 مليون ريال، بصافي نقص في الموارد وبصافي وفر في الاستخدامات بلغ اثنين ترليون و 252 مليارا و 415 مليون ريال وبنسبة ٥٣,٣ بالمائة.

ووجه المجلس بإحالة مشاريع الحسابات الختامية ومشاريع قوانين ربطها إلى مجلس النواب للمناقشة واتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة، وكلف وزيراً شؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور علي أبو حليقة والشؤون القانونية الدكتور إسماعيل المحاقري بالتنسيق مع وزير المالية لمتابعة إجراءات التصديق عليها وإصدارها.

واستعرضت المذكورة الايضاحية مختلف الإجراءات والعمليات المالية المتعلقة بإعداد هذه المشاريع التي تسبب ظروف العدوان والحصار والجرب المفروضة على اليمن في تأخير تقديم الكثير من الجهات لحساباتها الختامية للعام المالي ٢٠١٥م.

وبينت بهذا الخصوص أن هناك جهات بوحدات السلطة المركزية والمحلية وضرور وحدات السلطة المركزية فيها، لم تقدم حساباتها الختامية لتلك السنة والتي عملت وزارة المالية على إعداد وإقبال الحسابات الختامية لها وهي جامعتي عدن وحضرموت والهيئة العامة للمصائد السمكية - خليج عدن وكليتي المجتمع شرعب السلام والشحر ومعهد أمين داصر للعلوم الصحية - عدن والهيئة المركزية للبحث العلمي، إضافة إلى محافظات عدن وتعز ولحج وأبين وشبوة ومأرب وأرخيل سقطرى .

وأشاد المجلس عالياً بجهود وزارة المالية وطاقم عملها المكفوء في إعداد مشاريع الحسابات الختامية للسنة المالية ٢٠١٥م ونجاحها في التغلب على الصعوبات والتحديات التي فرضها الوضع الاستثنائي الراهن على اليمن ومؤسساته كافة.

وأقر المجلس تقرير الأداء الحكومي للعام ٢٠١٨م ومصفوفته التنفيذية وتقرير الانجاز للنصف الأول من العام ٢٠١٩م ومصفوفته التنفيذية.

وأكد على رئيس الوزراء مخاطبة رئيس المجلس السياسي الأعلى بشأن تقرير الأداء الحكومي للعام الماضي وموافاته بنسخ كافية من التقرير، ووجه وزير شؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور علي أبو حليقة وأمين عام مجلس الوزراء الدكتور أحمد الظرافي استكمال الإجراءات التنظيمية والقانونية لعرض تقرير الأداء الحكومي للسنة المنصرمة على مجلس النواب.

وكلف المجلس الأمانة العامة بمجلس الوزراء بالتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية إعداد تقرير الانجاز الحكومي للنصف الثاني من العام ٢٠١٩م ورفع التقرير السنوي بصورة متكاملة إلى مجلس الوزراء خلال موعد أقصاه نهاية مارس ٢٠٢٠م، إلى جانب إعداد خطة الأداء لعام ٢٠٢٠م وفقاً لثلاث مرجعيات هي البرنامج العام للحكومة وتوصيات مجلسي النواب والشورى والخطة المحلية الأولى لتنفيذ الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ٢٠١٩-٢٠٢٠م، ورفعها إلى المجلس خلال موعد أقصاه نهاية فبراير المقبل.

وتضمن التقريرين مختلف المهام والانجازات التي حققتها حكومة الإنقاذ ممثلة بالوزارات والمؤسسات الحكومية كافة للسنة الماضية والنصف الأول من العام الجاري وذلك وفقاً للبرنامج العام للحكومة والتي توزعت على ستة محاور قطاعية هي مواجهة العدوان ومعالجة آثاره، السياسات الاقتصادية والمالية، قطاعات البنية الأساسية، التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية والإصلاحات التشريعية والمؤسسية والشؤون الخارجية ورعاية المغتربين.

وتكونت مصفوفة الانجاز لعام ٢٠١٨م من سبعة حقول هي المهام والأهداف الحكومية في البرنامج العام وتوصيات مجلس النواب والأنشطة والإجراءات التنفيذية على مستوى الوزارة /الجهة المسؤولة عن التنفيذ وكذلك مواعيد التنفيذ "ربع سنوي" ومؤشرات التحقق وقياس التنفيذ والإجراءات الموازية المنفذة، فيما تكونت مصفوفة التنفيذ للنصف الأول من العام ٢٠١٩م من حقلين هما الأهداف والمهام وفقاً لبرنامج الحكومة والإجراءات المنفذة لها. □ □

وأثنى مجلس الوزراء على مجمل الجهود التي بذلتها اللجنة المختصة برئاسة وزير شؤون مجلسي النواب والشورى والأمانة العامة لمجلس الوزراء في إعداد تقرير الأداء السنوي والنصف سنوي الذين تم إعدادهما بناءً على تقارير الأداء المرفوعة من الوزارات والجهات الحكومية الأخرى.. منوها بالمنهجية العلمية المتبعة في إعداد التقريرين وألية التقييم التي تم اعتمادها لتقييم الآثار الايجابية لمختلف المشاريع والمهام الحكومية في مختلف المجالات التي ركز عليها البرنامج العام لحكومة الإنقاذ.

واستمع المجلس إلى تقرير نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع الفريق الركن جلال الرويشان، عن الأوضاع في الجبهات العسكرية والأمنية ومستجداتها.

حيث بين التقرير سير مختلف العمليات العسكرية خلال الأسبوع المنصرم وحتى يوم أمس في عموم جبهات مواجهة تحالف العدوان السعودي الإماراتي ومرتزقته الداخلية وفي عمق العدو الباغي.. مبينا أن الحالة العسكرية بصورتها العامة تسير لصالح الوطن ورجال الجيش والأمن واللجان الشعبية والمتطوعين.

وأشار التقرير إلى الأوضاع في الساحل الغربي في ظل استمرار العدوان ومرتزقته في خروقاتهم لاتفاق السويد.. مشيراً إلى أن إجمالي الخروقات منذ توقيع الاتفاق وحتى أمس وصلت إلى نحو 31 ألف خرق وهو ما يؤكد عدم التزام الطرف الآخر بالاتفاق وسعيه الحثيث للتوصل من التزاماته.

واستعرض التقرير المشهد الأمني في العاصمة صنعاء والمحافظات.. مؤكداً بهذا الشأن أن استتباب الأمن هو المساند بأمانة العاصمة والمحافظات الحرة فيما تظل حالة الانكشاف الأمني هي المتحكمة في الحالة الأمنية في المحافظات والمناطق الواقعة تحت الاحتلال السعودي الإماراتي.

ونوه بالعمليات النوعية للمؤسسات الأمنية في العاصمة صنعاء والمحافظات الحرة والمتمثلة في الكشف عن عدد من خلايا العدوان الساعية إلى تنفيذ مخططاته الإجرامية والتخريبية التي تستهدف الأمن الداخلي وإشاعة الفوضى وضرب سكينه المجتمع وسلامته.

وذكر التقرير المهام الخدمية للأطر الأمنية والشرطوية التابعة لوزارة الداخلية تجاه المجتمع وما تبذله قيادة الوزارة منتسبياً من جهود مخلصه ومتواصلة في سبيل ديمومتها وتطويرها رغم ما يفرضه الوضع الراهن من تحديات وصعوبات غير مسبوقه.

وحيا مجلس الوزراء مجدداً صمود الشعب اليمني الأبي الشامخ في وجه العدوان والحصار والتضحيات المتواصلة والجسمية لأبطال الوطن ورسائه الميامين أبطال الجيش والأمن واللجان الشعبية والمتطوعين في جميع الجبهات ذوداً عن حياض الوطن.. مثنياً مختلف المهام الأمنية والشرطوية التي تقوم بها وزارة الداخلية والمؤسسات الأمنية والشرطوية لتجذير الأمن والاستقرار ومواجهة وكشف مؤامرات العدوان ومكافحة الجريمة بمختلف أشكالها.

